



ارشاد المسترشدين

از فخر المحققين

تحقيق و اعداد: ی-ج



دست است که معروفترین آنها شرح قواعد است که به نام «ایضاح الفوائد في حل مشکلات القواعد» نامیده می شود و بارها چاپ شده است. یکی از تألیفات فخر المحققين، رساله مختصری در علم کلام است که تاکنون چاپ نشده و اینک تقدیم خوانندگان محترم می شود. نام این کتاب به درستی روشن نیست اما با اقتباس از خطبه کتاب، در کتب رجال و تراجم از آن به : ارشاد المسترشدين في اصول الدين یاد می شود. ما نیز به تبعیت از صاحب ریاض و صاحب الذریعة همین نام را برای این رساله انتخاب کردیم.

صاحب ریاض از رساله ارشاد المسترشدين فخرالمحققين نام می برد و می گوید که آن را در استرآباد دیده است^(۲).

فخر الدین محمد بن الحسن بن یوسف بن المطهر معروف به فخر المحققين، متولد سال ۶۸۲ و متوفی سال ۷۷۱ یکی از مفاخر شیعه در قرن هشتم هجری و از اعظم مکتب حله است. او که فرزند علامه حلی بود همواره مورد توجه و عنایت پدر قرار داشت، و علامه بسیاری از کتب گرانقدر خود را که ثروت علمی عظیمی برای عالم تشیع است به خاطر فخر المحققين و برای استفاده او نوشته است و آنچنان به مقام علمی فرزند خود اعتماد داشته که در آخر کتاب قواعد به او وصیت می کند که هر کتابی از من ناقص ماند تو آن را تکمیل کن^(۱). فخر المحققين به این وصیت عمل نمود و از جمله کتاب الالفین علامه را تنظیم کرد.

از فخر المحققين تألیفات متعددی در

معلوم نیست و متأسفانه قسمتهایی از آن را موریانه خورده است و ما از این نسخه به نسخه «الف» یاد می کنیم.

۲- نسخه ای که صفحه آخر آن افتاده و ظاهراً در حدود سال ۸۹۸ نوشته شده است، زیرا این نسخه در ضمن مجموعه ای قرار دارد که در بعضی از رساله های آن که با همان خط نوشته شده، این تاریخ آمده است و ما از آن به نسخه «ب» یاد می کنیم.

۳- نسخه ای که تنها چند جمله از آخر آن افتاده و ظاهراً در سال ۹۹۹ نوشته شده است چون این رساله هم در ضمن مجموعه ای است که در پایان بعضی از رساله های آن که با همان خط نوشته شده، تاریخ تحریر همان سال ۹۹۹ ذکر شده است. از این نسخه به نسخه «ج» یاد می کنیم.

و صاحب الذریعة نیز به نام ارشاد المسترشدين وهداية الطالبين في اصول الدين از آن یاد می کند و می گوید که نسخه هایی از آن را در نجف و تبریز دیده است. ضمناً صاحب الذریعة این کتاب را باکتاب الرسالة الاعتقادية الفخرية که مولی نظام الدین محمد قرشی ساوجی شرح مفصلی برای آن نوشته است یکی می داند. (۳)

به هر حال این رساله کلامی از فخر المحققین در عین اختصار مطالب جالبی دارد و نسخه های خطی متعددی از آن در دست است، و ما آن را از روی سه نسخه تحقیق و تصحیح کردیم که هر سه در کتابخانه مبارکه آية الله العظمی نجفی مرعشی - قدس سره - موجود است به این شرح:

۱- نسخه ای کامل که تاریخ تحریر آن



* پاورقیها *

۱- علامه حلی، قواعد الأحکام، ج ۲، ص ۳۴۷.

۲- افندی، ریاض العلماء، ج ۵، ص ۷۸.

۳- شیخ آغا بزرگ نهرانی، الذریعة، ج ۱، ص ۵۲۱.

خارج^(١) وهو المرجح فلإن لم يحصل المرجح الخارجي فالكفتان متساويتان .

المقدمة الثانية: المحدث هو الذي يسبقه العدم.

المقدمة الثالثة: واجب الوجود هو الذي يستحق الوجود لذاته ويمتنع عليه العدم لذاته وهو الغني عن كل ما سواه.

المقدمة الرابعة: ممتنع الوجود هو الذي يجب العدم لذاته^(٢) ويستحيل عليه الوجود لذاته، وكل معقول إذا نسبنا الوجود إلى ماهيته لا يخلو من هذه الثالثة إما أن يجب له الوجود، أو يمتنع عليه الوجود، أو يجوز عليه الوجود والعدم.

المقدمة الخامسة: القديم هو الذي لا يسبقه العدم إذ لا أول لوجوده فلا يسبقه غيره في الوجود.

إذا عرفت ذلك فلنشرع في المقصود فنقول: الموجوات منحصرة في الواجب والممكن فالاموجود خارج عنها ووجود الممكن من غيره، ولا وجود له من ذاته أصلاً بل من غيره، وكل صفة للممكن يتوقف بثبوتها له على وجوده، فليست له من ذاته قطعاً بل لابد وأن يكون من الغير، وجميع الممكنات اشتركت في هذا المعنى والتأثير في إيجاد الغير صفة موقوفة على وجود المؤثر، فحيث إن وجود الممكن يكون من غيره، وكل ما هو وجوده من غيره لا يصح^(٣) أن يكون مؤثراً

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيد المرسلين محمد النبي الصادق الأمين وعلى آله المعصومين .

أما بعد فيقول محمد بن الحسن بن المطهر: إنني أملت هذه الرسالة لإرشاد المسترشدين وهداية الطالبين وبيئت فيها ما يجب على المكلفين من الاعتقاد في أصول الدين، به يشابون على أعمالهم ويعاقبون على تركهم وإهمالهم، فمن حصل هذه الأصول عدّ من الفائزين وحصل له النجاة يوم الدين ومن جهل شيئاً منها كان من الأخسرين وحشر يوم القيمة في جهنم مع الأسفلين وهي هذه الأصول الخمسة :

الأصل الأول

في معرفة الله تعالى

ولنقدّم لذلك مقدّمات:

المقدمة الأولى: الممكن هو الذي يتساوى نسبة الوجود والعدم إلى ماهيته فيجوز وجوده ويجوز عدمه، ومثاله كفتا الميزان المتساويتان بلا زيادة ولا نقصان فلإنه لا يترجح أحدهما على الأخرى إلا بأمر

فإنه لا يعقل^(٥) وجود نار بلا إحراق بل متى وُجدت النار وجب الإحراق، وكل مؤثر صدر عنه أثره إما أن يصدر على سبيل الإيجاب أو الاختيار، لأنه إما أن يتمكن من تركه أو لا، فإن تمكن من ترك الفعل فهو القادر وإلا فهو الموجب.

فإذا عرفت ذلك فنقول: لما عرفت الموجب ما هو عرفت أنه يستحيل أن يوجد الموجب وأثره الذي هو موجب له لذاته معدوم، بل إننا يعدم المعلول لعدم علته. فلو كان واجب الوجود موجباً لزم من عدم أي شيء كان من العالم بعد وجوده، عدم واجب الوجود وهو ظاهر البطلان فدل على أنه قادر.

ويجب أن يعتقد أنه تعالى قادر على كل مقدور، لأن نسبة ذاته إلى المقدورات كلها على السوية فترجح بعضها بالقدرة عليه دون البعض ترجيح من غير مرجح وهو محال.

ويجب أن يعتقد أنه تعالى عالم لأنه فعل الأفعال المحكمة المتقنة وكل من فعل الأفعال المحكمة المتقنة فهو عالم بالضرورة، أما أنه فعل الأفعال المحكمة المتقنة فلأنه لا شيء عند الإنسان أظهر من بدنه وحواسه، وهو إذا تفكر في حواسه وقواه الظاهرة والباطنة علم حكمة الله تعالى فيها وافتقانه لهذا الفعل وأشار إلى هذا بقوله تعالى: ﴿وفي الأرض آيات للموقنين وفي أنفسكم أفلا تبصرون﴾.

تماماً وحده، فقد ظهر من ذلك أن كل ما جاز عليه العدم لابد له من علّة خارجة من ذاته توجده.

فجميع الممكنات أمر ممكن لابد لها من علّة خارجة عنها والخارج عن جميع الممكنات هو واجب الوجود، لأننا قلنا: إن الموجودات منحصرة في الواجب والممكن فإذا كان جميع الممكنات محتاجة إلى الواجب في وجودها فلو لم يوجد الواجب لم يوجد شيء من الموجودات، وهو خلاف بالضرورة فقد ثبت وجود واجب الوجود.

ويجب أن يعتقد^(٤) أن يكون الواجب قديماً لأنه لا يجوز عليه العدم.

ويجب أن يعتقد أن واجب الوجود واحد لأن كل كثير ممكن، لأن الكثيرة تقتضي احتياج الكثير إلى غيره لأنه محتاج إلى جزئه وجزؤه غيره، فكل كثير ممكن وكل ما ليس بممكن ليس بكثير، وواجب الوجود ليس بممكن البتة، ولأن كل ماهية تعددت أفرادها فلتعدد سبب، فما لا سبب له لا تعدد فيه وواجب الوجود لا سبب له فلا تعدد فيه، ولقوله تعالى: ﴿فاعلم أنه لا إله إلا الله...﴾ و﴿قل هو الله أحد﴾ إلى غير ذلك من الآيات.

ويجب أن يعتقد أنه تعالى قادر لا موجب، ونعني بالقادر هو الذي إذا شاء أن يفعل فعل وإذا لم يشأ لم يفعل، ونعني بالموجب هو الذي صدور أثره عنه، كالنار

تعالى كلّم موسى من الشجرة المباركة، وسبّأني صدق النبي ﷺ وصدق القرآن من حيث إنّه مجز و قد دلّ عليه في عدّة مواضع، فلم يثبت كلامه تعالى بكلامه، بل من حيث صدوره من النبي الصادق.

ويجب أن يعتقد أنّه تعالى ليس بجسم و لا عرض، لأنّه لو كان جسماً لكان متحيّزاً، ولو كان عرضاً لكان حالاً في التحيّز فيكون ممكناً ولأنّا بينا أنّ جميع ماعده ممكن الوجود وأنّه تعالى وحده واجب الوجود، وامكان الممكن لازم لذات الممكن، وكونه تعالى واجباً لازم لماهيته و اختلاف اللوازم يدلّ على اختلاف الملزومات، فلا يناسب لماهيته تعالى شيء من الأشياء، فحقيقته تعالى مخالفة لسائر الأشياء، وهذا معنى قولهم: هو شيء لا كالأشياء.

واعلم أنّ اتحاد الاثنين غير معقول لأنّ الاتحاد إمّا بالاستحالة بأن يفسد صورة أحد الشئين ثم يصير لماهيته صورة أخرى كما قالوا: يصير الماء هواء، وهذا لا يتحقق ولا يتصوّر إلّا في الممكنات مع أنّه قد نازع كثير من الناس فيه والصّحيح نفيه، ولكن لاحاجة لنا هنا إلى بيانه لأنّ عند القائلين به إنّها يتصوّر في الممكنات والله تعالى تقدّس وتنزّه عن الامكان.

وأما بمعنى صيرورة الشئين شيئاً واحداً فهو غير معقول لأنّها بعد الاتحاد إن بقي المايّز بينهما، فلا اتحاد وإن عدم مايّز

ويجب أن يعتقد أنّه تعالى عالم بكلّ المعلومات ^(١) لأنّ نسبة المعلومات إليه على السوية فإمّا أن لا يعلم شيئاً ^(٢) منها وهو محال لما قلنا، أو يعلم الكلّ وهو المطلوب، أو يعلم البعض دون البعض وهو ترجيح من غير مرجح وهو محال، فتعيّن أن يكون عالماً بكلّ معلوم.

وحيث ثبت أنّه تعالى قادرٌ عالمٌ ثبت أنّه تعالى حيٌّ لأنّا نعني بالحيّ هنا هو الذي يصح أن يقدر و يعلم.

ويجب أن يعتقد أنّه تعالى سميع بصير، أي عالم بالمسموعات والمبصرات، لأنّه عالم بكلّ المعلومات، ومن جملتها المسموعات والمبصرات، فمعنى قولنا: سميعٌ بصيرٌ هو أنّه عالم بالمسموعات والمبصرات لامعنى زائد على العلم.

ويجب أن يعتقد أنّه تعالى مريد لأنّه قادر بالمعنى المذكور، فترجيح الفعل على الترك لا بدّ له من مرجّح وهو الإرادة، ولأنّ العالم حادث لأنّا بينا أنّه تعالى قادر، وفعل القادر محدث و العالم فعله، فيكون العالم محدثاً فتخصيص وقت حدوثه بذلك الوقت المعيّن ^(٣) دون قبله و بعده لا بدّ له لمرجح ^(٤) وذلك المرجح هو الإرادة فهو مريد.

ويجب أن يعتقد أنّه تعالى متكلمٌ بمعنى أنّه تعالى أوّجّد حروفاً و أصواتاً في أجسام جادية، لأنّه تعالى قادر على كلّ مقدور، وعالم بكلّ معلوم، وقد وجد هذا المعنى، فأنّه

ما هو واجب عليه فعله موافقاً لحكمته تعالى وتركه يخالف حكمته تعالى .

ويجب أن يعتقد أنّ صفاته تعالى ليست بزايدة على ذاته في الوجود الخارجي . أمّا وجوده تعالى فلو كان زائداً على ماهيته في الخارج لزم أن يكون صفة لها ومحتاجاً إليها فيكون ممكناً ومحال أن يكون وجود الواجب ممكناً ، وأمّا غير الوجود كالقدرة والعلم فلائها لو كانت زائدة على ذاته لكانت قديمة لاستحالة كونه تعالى محلاً للحوادث ، ولأنّ كلّ صفة الله تعالى إمّا أن يكون المؤثر فيها غير الله تعالى ، أو ذات الله تعالى ، والأول محال بالضرورة ، والثاني إمّا أن يكون مؤثراً فيها على سبيل الإيجاب ، أو الاختيار والثاني محال أيضاً ، وإلا لاحتاجت القدرة إلى قدرة ، والعلم إلى علم ، فيلزم سبق الشيء على نفسه ، ولأنّه ليس احديهما أولى بالاحتياج إلى الآخر لتساويهما في الماهية وهو محال لأنّه ترجيح من غير مرجح فبقي أن يكون تأثيره فيها على سبيل الإيجاب ، فيجب أن يكون قديمة (١٢) ولاقديم إلا الله تعالى ، ولقوله : ﴿ هو الأول و الآخر ﴾ .

ويجب أن يعتقد أنّه تعالى كلّ من له أهلية التكليف ، و التكليف لطف لأنّه يقرب العباد إلى الطاعة ويبعدهم عن المعصية ، وهو واجب على الله تعالى لأنّه مناسب لحكمته و رحمته و عنايته ، و ضده يخالف ذلك .

احدهما عدم ذلك الذي عدم مايزه ، فلا يكون اتحاداً إذ المعدوم يستحيل اتحاده بالموجود وإن عدماً معاً فلا اتحاد ، فبطل قول النصارى - لعنهم الله - .

ويجب أن يعتقد أنّه تعالى لاجزء له ، لأنّ كلّ ماله جزء فجزؤه غيره ، فيكون محتاجاً إلى جزئه الذي هو غيره ، وكلّ محتاج إلى غيره ممكن ، والله تعالى ليس ممكناً فلا جزء له .

ويجب أن يعتقد أنّ الله تعالى ليس في جهة ، لأنّ كلّ ما هو في جهة ممكن ، و الله تعالى ليس ممكناً .

ويجب أن يعتقد أنّه تعالى ليس بجوهر لأنّ الجوهر ممكن .

ويجب أن يعتقد أنّه تعالى لا يرى لأنّ كلّ مرئي (١٠) في جهة لأنّه مقابل أو في حكم المقابل ، وكل ما هو مقابل أو في حكم المقابل فهو في جهة ، والله تعالى ليس في جهة ، فلا يكون مقابلاً (١١) ولا في حكم المقابل فلا يرى ، ولقوله تعالى : ﴿ لا تدركه الأبصار و هو يدرك الأبصار ﴾ وهو صفة مدح وكمال لأنّ صفات الله تعالى صفة كمال فضده نقص ولايجوز أن يوصف بالنقص .

ويجب أن يعتقد أنّه تعالى حكيم لأنّه يعلم الأشياء كما هي ، ومن يعلم الأشياء كما هي فلا يعزب عن علمه مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء ، فلا يفعل قبيحاً ولا يخل بواجب ، ومعنى الوجوب عليه تعالى أن يكون

ويجب أن يعتقد أنه تعالى حكيم، وقد نطق به القرآن الكريم في عدة مواضع، وعالم بكل معلوم، وغني عن كل ما سواه، ولا يتصور عليه الحاجة بوجه، ولا يخل بواجب^(١٤) البتة، فيلزم من هذه المقدمات الثلاث أنه لا يفعل القبيح من الوجوه لأن القبيح^(١٥) يصدر عن فاعل محتاج إليه أو جاهل بقبحه أو عابث بإيجاده، وهذا أمر معلوم بالضرورة والكل على الله تعالى محال، فلا يفعل قبيحاً ولا يخل بواجب.

الأصل الثاني في العدل

مقدمة:

الإنسان قادر على فعل ما كلف به وترك ما نهى عنه، بمعنى أنه إن شاء أن يفعل فعل، وإن شاء أن يترك ترك، أي نسبة الفعل و الترك إليه نسبة الإمكان لا الوجوب.

فنقول: أما ثبوت قدرته له على فعل و ترك فضروري، لأننا نعلم بالضرورة الفرق بين أفعالنا الاختيارية والاضطرارية، كحركة اليد يُمَنَّة و يُسْرَةً، وحركة النبض، وهذا معلوم بالضرورة، أما أنه قادر على كل ما كلف به وترك ما نهى عنه، فلا أنه لو لم يكن كذلك لكان أمره ونهيه عبثاً، وكان عذابه على ترك فعله لا يناسب فعل الحكيم، كما لو طلب

ويجب أن يعتقد أن العالم محدث و هذا المقام يحتاج إلى بيان ثلاثة أشياء: الأول ما معنى العالم؟ والثاني ما معنى المحدث؟ والثالث: نذكر البرهان الدال على ذلك.

أما الأول فنقول: مرادنا بالعالم في هذه الدّعى كل ما سوى الله تعالى من الموجودات.

وأما الثاني: فمرادنا بالمحدث هنا هو الذي يسبقه العدم كسبق الأمس على اليوم و هذا التقدم يسميه المتكلمون بالتقدم الربّي، وهو الذي لا يجمع المتقدم المتأخر.

وأما الثالث: وهو البرهان على صدق هذه الدّعى، فنقول: هنا قضية ضرورية هي أن الموجودات منحصرة في الواجب والممكن ولثالث، ثم يتبين أن واجب الوجود واحد^(١٦) وحدة حقيقة ليس فيه وجه كثرة أصلاً باعتبار من الاعتبارات، وقد بينّا أن واجب الوجود قادر مختار وهنا قضية ضرورية هي أن فعل المختار لا يمكن أن يكون قديماً، بل لابد وأن يكون حادثاً بالمعنى المذكور، وإلا لكان قاصداً لايجاد الموجود، وهو باطل بالضرورة.

وكل ممكن موجود فعلة الموجد له، إما واجب الوجود، أو شيء صدر عن واجب الوجود، وقد بان ذلك فيما تقدّم ففعله تعالى محدث وكل ما يصدر عن المحدث محدث، وقد ظهر أن كل ممكن محدث وأن كل ما سواه تعالى ممكن، فكل ما سواه تعالى ممكن محدث بالمعنى المذكور وهو المطلوب.

مقدمة أخرى : العقل يقضي بحسن بعض الأفعال وقبحها ويستقل بذلك، لأننا نعلم بالضرورة أن الظلم الخالي من نفع قبيح، وكذا الكذب وحسن الصدق النافع، فلذلك يحكم به من لا يتدين بالشرائع.

مقدمة أخرى : الله تعالى يفعل لغرض لا يعود إليه، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، بل هو نفع للعباد لأن الفاعل لا لغرض عاين والعبث عليه تعالى محال، ولأن القرآن ناطق بذلك بقوله تعالى : ﴿ولولا دفعُ الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض﴾ الآية.

وإذا عرفت ذلك فنقول هنا مسائل :

الأول : اللطف ما كان معه المكلف أقرب إلى الطاعة وأبعد من المعصية، ولا مدخل له في التمكين، وهو واجب على الله تعالى لأنه لائق بحكمته ورحمته وكرمه، ولأنني بالوجوب إلا ذلك، ولأن من أراد من آخر فعلاً و علم أنه يرجح فعله عند فعل نوع ما من اللطف به وهو قادر عليه، ولا ضرر في فعله عليه ولا على غيره ولا على ذلك المكلف، فإنه إن لم يفعل به كان ناقضاً لغرضه، ونقض الغرض على الحكيم محال.

الثانية : التكليف لطف واللفظ واجب على الله تعالى فالتكليف واجب.

الثالثة : إنزال الكتب وإرسال الرسل لطف واللفظ واجب على الله تعالى.

المقدمة الأولى : فلأنه تعالى خلق

الملك من الإنسان فعل ما لا يقدر عليه إلا الملك، ويضر به على عدم الفعل، فإنه يعدّه العقلاء سفيهاً، وكيف يخلق الله تعالى فيهم الإفك ثم قال : أنى تؤفكون؟ وكيف يخلق الله فيهم الكفر ويقول : لم تكفرون؟ وكيف يعدّبه على فعل هو الله تعالى فعله؟ و صدور هذا من الحكيم أظهر استحالة من تعذيبه ابتداء لا على سبب صدر منه، ولأن كل ما صدر منه فعل على سبيل الإيجاب، كالنار في الاحراق، أو خلق فيه الفعل كصورة السرير التي فعلها النجار في الخشب، فإن الأول لا يحتاج في صدور فعله ^(١٦) إلى العلم به، ولا الثاني وهو المحل المفعول فيه الفعل لا يحتاج إلى العلم بالفعل الصادر من الفاعل، لأنّ القابل لا يحتاج في قبوله إلى العلم بما يفعل به ويحل فيه، وإنما يحتاج إلى العلم القادر المختار، فإذا كان الله تعالى هو الذي يخلق الفعل في العبد لم يحتج العبد إلى العلم بالتكليف، ولم يحتج إلى العالم بالفعل، فلا ينتفي حجة العبد على الله تعالى في فعل الحرام أو ترك الواجب بإرسال الرسل لأنّ فائدة الرسل الإعلام والإلزام ولا يتوقف الفعل من الموجب على واحد منهما ولا يحتاج المحل ^(١٧) القابل إليهما أيضاً، بل الحجة ثابتة لهم في الفعل المحرم وعدم قدرتهم على الاتيان بالواجب فما فيه نفي الحجة لم يذكره في الآية وذكر ما لا يتم من نفي الحجة ^(١٨) وهذا محال على الحكيم .

إذا تفرقت الأجزاء عند الموت وصارت تراباً علم الله تعالى كل جزء لأي بدن هو فيعيده إليه، ولهذا قال الله تعالى: ﴿قال من يحيي العظام وهي رميم﴾ * قل يحييها الذي أنشأها أول مرة وهو بكل خلق عليم﴾ وقال الله تعالى: ﴿كما بدأنا أول خلق نعيده وعداً علينا إنا كنا فاعلين﴾ وواجبة لإيصال الثواب إلى مستحقه.

الثانية: عذاب القبر حق، والصراط حق، والميزان حق، و تطاير الكتب يميناً وشمالاً، ومسائلة منكر وكبير كل ذلك حق، لأنه أمر ممكن وقد أخبر بذلك من دلت المعجزة على وجوب صدقه بوقوعه، فيجب وقوعه.

الثالثة: الجنة والنار والقيامة حق لأن الله تعالى أخبر بها في كتابه العزيز، وخبر الله تعالى صدق، لاستحالة وقوع الكذب منه لأنه قبيح عقلاً، والله تعالى لا يفعل القبيح.

الرابعة: واعد الله تعالى المطيع بالثواب على طاعته و وعده صدق، فيجب إيصال المطيع إلى الثواب الذي جعل الله جزاء له، وكيف لا يثيب وقد قال الله تعالى: ﴿إن الله لا يضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى﴾.

الخامسة: العفو عن المذنبين جائز، لأن العقاب حق الله تعالى، وكرمه لا ينتهي (٢١) فيجوز إسقاط حقه، ولقوله تعالى: ﴿إن الله يغفر الذنوب جميعاً﴾ ولقوله تعالى: ﴿إن الله

الشهوات في بني آدم وأقدرهم ولم يقدر عقول كثير منهم بادراك الحسن والقبح، و بسبب استيلاء الجهل على أكثرهم يسهل الفعل القبيح والإخلال بالحسن، ويسهل اختلال النظام النوع في ابلاغ القوة الشهوية والغضبية مقتضاهما، ومع انزال الكتب و ارسال الرُّسل وإيجاب طاعتهم على الناس، يكون معه الناس إلى الصلاح أقرب، ومن الفساد أبعد، فهذا هو اللطف، فيجب عليه تعالى.

ولأنه لولا أن يفعل ذلك لكان الله تعالى تاركاً للحسن و فاعلاً للقبيح، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

الأصل الثالث

في الوعد والوعد

وفيه مسائل: الأولى: إعادة الأبدان يوم القيامة واقعة، وهذا موقوف على أمور ثلاثة: أحدها: أن هذا أمر ممكن ولاشك في إمكانه لأن هذه الماهية (١٩) قابلة للوجود والعدم.

وثانياً: إن الله تعالى قادر على كل ممكن كما بيناه فيما تقدم.

وثالثها: إنه عالم بكل المعلومات (٢٠) فصحت إعادة. فإذا عرفت ذلك فنقول:

لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ﴿ ولقوله تعالى : ﴿ إِن رَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ إذا عرفت ذلك فنقول :

ما هو حق الله تعالى لاغير، يجوز العفو عنه، ويجوز العذاب عليه، وأما حقوق الأدميين كالأموال والدماء فمحال أن يغفر الله تعالى بغير هبة أصحابها، وإلا لكان ظلماً وهو على الله تعالى محال لوجوب العدل منه .

السادسة: الله تعالى يقبل التوبة عن عباده لإخباره بذلك، وقبولها تفضل لأن التعذيب حقه ولا يسقط حق المستحق بالاعتذار. (٢٢)

بينهم في أوائل السور (٢٣) وهم قادرون عليها، فجمع الكل وذكرها، ثم ذكر التركيبات التي أتى بها العرب، فلم يخرج القرآن في مادته ولا في صورته من كلامهم، ثم عجزوا عن معارضة بمثله، ثم طلب منهم معارضة بعشر سور ثم بسورة، فعجزوا عن الكل، وتجاوز إلى الحرب وقتل أنفسهم وهلاكها ونهب أموالهم، فلو تمكنوا من معارضة بسورة واحدة لم يتجاوز إلى الحرب، وكان أقوى في حجتهم وفي انقطاعه وعجزه عن اثبات مطلوبه هذه أمور ضرورية والكل متواتر.

الثانية: أنه ﷺ معصوم من الخطايا والذنوب جميعاً صغيرها وكبيرها، وإلا ارتفع موقعه عن القلوب ولم يسق وثوق بإخباراته ولا بفعله ولا بتركه، ولأن العصمة لطف، واللفظ واجب على الله تعالى فيجب عصمته على الله، وكذا الأنبياء معصومون ولا يجوز عليهم السهو والنسيان، لأن كل ذلك يرفع الوثوق بوعده ووعيده، ولأن عدم عصمته ينافي الغرض عن نصبه نبياً، فلو كان غير معصوم لكان نصبه يتناقض الغرض، وهو على الحكيم محال .

الثالثة: شرعه ﷺ باق إلى يوم الدين وهو خاتم الأنبياء كما أخبر الله تعالى عنه في القرآن المجيد.

الفصل الرابع

في النبوة

النبى هو الإنسان المخبر عن الله تعالى بغير واسطة أحد من البشر، والمعجز دل على صدقه بالضرورة، والمعجز هو أمر خارق للعادة خارج عن قدرة البشر مطابق للدعوى، يخلقه الله على يديه تصديقاً للنبي - عليه السلام - وهنا مسائل :

الأولى: محمد ﷺ نبي لأنه ادعى النبوة وأتى بمعجزات تواتر نوعها، والقرآن وهو متواتر بشخصه، وتحذى به العرب، وذكر الحروف التي هي مادة كلامهم والمتداول

الفصل الخامس

في الإمامة

الإمامة رئاسة عامة في أمور الدين والدنيا نيابة عن النبي ﷺ وهنا مسائل :

الأولى: نصب الإمام على الله تعالى واجب وهو مبني على المقدمتين: أحدهما أنه لطف والثانية: أن اللطف على الله تعالى واجب.

أما الأول: فلأن الإنسان مدني بالطبع لا يمكن أن يعيش وحده، بل لابد له من مشارك من بني نوعه، فلا بد له من اجتماع، والاجتماع مظنة التنازع والتجاذب، والعقل لا يكفي في كثير من الناس في زجرهم عن اختلال نظام النوع عن المعاصي، وإرسال الرسل بعد النبي ﷺ محال لأنه خاتم الأنبياء كما قرر في القرآن المجيد، فنصب رئيس يحفظ (٢٤) الشرع ويعاقب العصي على عصيانه، ويتصف المظلوم من الظالم، فيكون المكلفون معه أقرب إلى الطاعة وأبعد من المعصية، فقد ثبت أن نصب الإمام لطف.

وأما المقدمة الثانية فقد بيناها .

المسألة الثانية: يجب أن يكون الإمام معصوماً لأن العلة الموجبة في نصبه هو إمكان الخطأ على المكلفين، فلو جاز عليه الخطأ

لاحتاج الإمام إلى إمام آخر وتسلسل وهو محال، ولأنه تعالى ساوى طاعة الإمام بطاعة الرسول وطاعة الله تعالى في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ فإذا جعل طاعته كطاعة الله تعالى وطاعة رسوله، قبح أن يكون جائز الخطأ ثم أي فائدة في نصب الإمام جائز الخطأ مساوٍ للمكلفين في جواز الخطأ ولأن التحكيم زيادة في جواز الخطأ (٢٥) والافتقار على ما يشاء، فيكون أحوج إلى إمام غيره، فإذا لم يكن له إمام رادع يكون قد خلا الأحوج إلى اللطف عنه فهو محال، ولأنه ينافي الغرض من نصبه اماماً، بل يمكن أن يحصل منه الفساد في الأكثر ولأن الذي شاهدناه ورأيناه أن الحكم (٢٦) الرئيس إذا كان أقل ديناً كان الخبط معه والخراب وترك العبادات أكثر.

الثالثة من المسائل: يجب نصب الإمام على الله تعالى، وهو من فعله تعالى لأمن فعل الخلق لأن الإمام يجب أن يكون معصوماً، والعصمة أمر خفي لا يعلمها إلا الله، ولأننا بينا أنه لطف و اللطف واجب على الله تعالى، فيجب نصب الإمام على الله .

وقد ذكر والذي الحسن بن المطهر - قدس الله روحه - في كتاب الألفين ألف دليل على وجوب عصمة الإمام من القرآن والآيات المحكمة الدالة والبراهين القطعية.

المسألة الرابعة: أن الإمام بعد النبي ﷺ

هو علي بن أبي طالب - عليه السلام - لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ وهذه الصفة التي بين فيها الولي اختصت بعلي - عليه السلام - والمراد بالولي: الأولى بالتدبير (٢٧) والأخرى بالتصرف، و لأنه عطفه على الله تعالى والنبي في الحكم المذكور أولاً فتساووا فيه .

ولأنه يجب أن يكون الإمام معصوماً، وغيره من الصحابة لم يكن معصوماً، ولأنه غيره من الصحابة الذين ادعى فيهم الخلافة كانوا كفاراً قبل الإسلام ثم أسلموا بعد جماعة، وكل من كان كذلك لا يصلح للإمامة لقوله تعالى لإبراهيم عليه السلام: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ ولا هنا لنفي الأبد لأن ينال نكرة، والنكرة المنفية للعموم، والظالم يصدق على من كفر عمره مرة، و لأن مفهوم الآية المنافات بين الإمامة والظلم وهو أعم من الكفر لأن كل ذنب ظلم لأن الكافر حال كفره لا يحتاج إلى بيان لأنه لا يجعله الله للناس إماماً ضرورة، فتعين أن يكون المراد لاحال كفره.

ولأن غيره من الصحابة لم يكونوا منصوبين (٢٨) والإمام يجب أن يكون منصوباً، ونص الله عليه في القرآن المجيد كثيراً، وقد ذكر والدي - قدس الله روحه - في كتاب الألفين، ألف دليل في إمامة علي - عليه

السلام - وألف دليل على إبطال إمامة غيره، ولأن معجزاته أكثر من أن تحصى .

المسألة الخامسة: الإمام بعد علي - عليه السلام - ولده الحسن و بعده الحسين بنص النبي ﷺ: هذان إبنان إمامان قاما أو قعدا ولقوله ﷺ: الحسين - عليه السلام - ابني هذا إمام ابن إمام، أخو إمام أبو أئمة تسعة، تاسعهم قائمهم، ثم من بعد الحسين ولده علي بن الحسين زين العابدين ثم من بعده ولده محمد بن علي الباقر، ثم من بعده ولده جعفر بن محمد الصادق، ثم بعده ولده موسى بن جعفر الكاظم، ثم من بعده ولده علي بن موسى الرضا، ثم من بعده ولده محمد بن علي الجواد، ثم من بعده ولده علي بن محمد الهادي، ثم من بعده ولده الحسن بن علي العسكري، ثم من بعده ولده الإمام الخلف الحجة (٢٩) القائم المنتظر المهدي محمد بن الحسن، كنيته أبو القاسم، لأن علياً - عليه السلام - نص عليهم ثم إن كل إمام نص على من بعده .

ولأن الإمام يجب أن يكون معصوماً ولأنه لا يخلو الوقت من إمام معصوم، وغيرهم ليس بمعصوم بالإجماع، فلو لم يكونوا أئمة لخلا الوقت من إمام معصوم وهو باطل كما تقدم، ولأن كل إمام من هؤلاء صدر عنه معجزات كثيرة دالة على إمامته .

المسألة السادسة: القرآن دل على إمامة محمد بن الحسن صاحب الزمان - عليهما السلام -

المسألة الثامنة: الشفاعة عند الله تعالى للنبي والأئمة - عليهم السلام - ثابتة في يوم القيامة إلا في حقوق الناس^(٣١) منع .

المسألة التاسعة: ولنختتم رسالتنا هذه بمسألة مباركة نافعة وهي أن العديلة يقع عند الموت، فإنه يجيئ الشيطان ويعدل الإنسان عند الموت ليخرج عن الإيمان، فيحصل له عقاب النيران، ومع الدُّعاء قد تعوّد الأئمة - عليهم السلام - منها فإذا أراد الإنسان أن يأمن من هذه الأشياء، فليحضر أدلة الإيمان، وهي الأصول الخمس بالأدلة القطعية، و يصفّي خاطره، ويقول: «اللهم يا أرحم الراحمين إني أودعك يقيني هذا وثبات ديني وأنت خير مستودع وقد أمرتنا بحفظ الودائع فردّه عليّ وقت حضور موتي يا أرحم الراحمين » ثم يخزي الشيطان ويتبعد منه^(٣٢) وعند ذلك يسلم من العديلة عند الموت قطعاً.

ويقول أيضاً إذا أراد السلامة من هول منكر ونكير لفظ الشهادتين والإقرار بالأئمة - عليهم السلام - بيقين صادق و صفاء خاطر ثم يقول : «يا الله يا أرحم الراحمين إني أودعك هذا الإقرار بك وبالنبي وبالأئمة - عليهم السلام - وأنت خير مستودع فردّه عليّ في القبر عند مسألة منكر ونكير» فإنه يسلم من عذاب منكر ونكير قطعاً، واقتصرت على هذا القدر طلباً للاختصار وتسهيلاً على المكلفين في الاستحضار، واقتصرت على هذه

في مواضع كثيرة منها قوله تعالى: ﴿ونريد أن نمنّ على الذين استضعفوا في الأرض ونجعلهم أئمةً ونجعلهم الوارثين﴾ ففي هذه الآية منافع:

أحدها: إن الله تعالى هو الذي جعله إماماً، وهذا نص في أنه تعالى نص عليه بالإمامة لأن الإمامة من فعله تعالى، ولم يقل أحد في هذا العصر إن ذلك يتحقق في غير محمد بن الحسن - عليهما السلام -

وثانيها: إنه إخبار وقع في زمن النبي ﷺ إلى ابتدائه عن فعل مستقبل يريد الله أن يفعله.

وثالثها: قوله تعالى: ﴿ونجعلهم الوارثين﴾ والألف واللام متى دخلا في الخبر أفادا إنحصاره في المبتدأ فأنّا إذا قلنا: زيد هو العالم، دلّ على أن غيره ليس بعالم، وكلّ إمام غيره من الأئمة فهو موروث ولا يكون هو الوارث دون غيره لأن من بعده وارثه، فدلّ على أن الإمام الذي هو بهذه الصفات يرث من قبله، أعنى: يرث الإمامة ولا يرث غيره عنه، وغير محمد بن الحسن - عليهما السلام - من الأئمة ليس له هذه الصفة بإجماع المسلمين فهو المراد بهذه الآية.

المسألة السابعة: الإمام محمد بن الحسن - عليهما السلام - حيّ موجود لا يموت إلا بعد فناء المكلفين، فإنه لا إمام بعده، فلو مات والمكلف على وجه الأرض لخلا المكلفون عن لطف الإمامة، فهو محال.

الأصول، ولم أذكر العبادات الشرعية السمعية لأنّ والدي جمال الدين بن الحسن بن يوسف بن المطهر - قدس سرهم - ذكر ما أجمع أهل البيت - عليهم السلام - و هم الأئمة المعصومين وما صحّ نقله عنهم بالطريق الصحيح (٣٣) الذي له إلى الشيخ الطوسي - قدس الله روحه - ومن الشيخ الطوسي إلى الأئمة - عليهم السلام - بالطريقة الصحيحة التي لا شك فيها ولا ريب لأنّ والدي كما ذكرناه قال: إنّي أثبت

لكم ما اتفقت عليه كلّ الأئمة - عليهم السلام - لايحتاج إلى تقليد أحد بعد معرفة واجب الاعتقاد ومن عدل عنه إلى غيره (٣٤) فقد عدل عن يقين إلى ظنّ وعن قول معصوم إلى قول مجتهد. فأثبنا المؤمنون تمسكوا واعتمدوا عليه.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
وصلّى الله على نبيّنا محمّد وآله أجمعين. تم
الكتاب بعون الله ملك الوهاب.

✽ پاورقيها

- ١- ج: خارج عنها. ب: خارج عنها.
- ٢- ج: عدمه.
- ٣- ج: فلا يصلح.
- ٤- ج: زائدة.
- ٥- الف: لا يفعل.
- ٦- ب: معلوم.
- ٧- ب: منها شيئاً. ج: شيئاً منها.
- ٨- ج: إذا كان الوقت المعين.
- ٩- ج: من مرجّح.
- ١٠- سقط هنا قريباً من أربع صفحات من نسخة ب.
- ١١- الف: مقابل.
- ١٢- ج: قديماً.
- ١- هذه الكلمة لم يثبت في نسخة الف.
- ١- جملة [ولا يخل بواجب] ساقطة في نسخة الف.
- ١- هنا أيضاً سقط في نسخة الف.
- ١٦- الف: فعل.
- ١٧- هذه الكلمة ساقطة في نسخة الف.
- ١٨- العبارة في نسخة ج مضطربة.
- ١٩- ب و ج: الماهيات.
- ٢٠- ج: معلوم.
- ٢١- ب و ج: لا يثنأى.
- ٢٢- الف: بالاعتداب.
- ٢٣- الف: السورة.
- ٢٤- الف: لحفظ.
- ٢٥- ج: والتمكين.
- ٢٦- ج: الحاكم.
- ٢٧- الف: بالتقدير.
- ٢٨- الف: معصوم و هو غلط.
- ٢٩- ج: الصالح الحجة.
- ٣٠- ج: لأنّ النبي ﷺ.
- ٣١- ب: الادميين.
- ٣٢- الف: العبارة مضطربة.
- ٣٣- الف: أيضاً العبارة مضطربة.
- ٣٤- هذه العبارة ساقطة في الف.